

## مذكرة من

إتحاد رجال الأعمال للدعم والتطوير "إرادة" والمجموعة الداعمة للقطاع الخاص "100% Liban"

## حول

استراتيجية الحكومة اللبنانية للنهوض بالقطاع المالي والمذكرة بشأن السياسات الاقتصادية والمالية

(تموز 2022)

### موقف "إرادة" و"100% Liban" من استراتيجية النهوض بالقطاع المالي المقترحة من قبل الحكومة اللبنانية:

- يعتبر كل من إتحاد رجال الأعمال للدعم والتطوير "إرادة" والمجموعة الداعمة للقطاع الخاص "100%Liban" أن استراتيجية النهوض بالقطاع المالي المقترحة مجحفة بحق القطاع الخاص اللبناني عموماً والقطاع المصرفي و المودعين خصوصاً، ناهيك عن المؤسسات الرعائية وصناديق التقاعد والمؤسسات الصحية والتربوية وغيرها من المؤسسات التي لديها ودائع في المصارف التجارية.
- الاستراتيجية غير شفافة لناحية آليات تنفيذ الإصلاحات البنوية والنقدية والمصرفية، خصوصاً فيما يتعلق بكفاءة الأنظمة والأطر المؤسسية التي سترعى هذه الإصلاحات بهدف الحد من الاستنسابية والتدخلات السياسية والمنفعة الخاصة.
- لا تضع الاستراتيجية أطراً زمنية واضحة لتنفيذ كل من اجراءاتها المقترحة، في سبيل التحوط من المخاطر المستجدة. وهذا بدوره يفتح الباب أمام إمكانية التباطؤ في التنفيذ، ما يعني استعمال إضافي لإحتياطي مصرف لبنان وخسارات اضافية للمودعين وللناس عموماً.
- تبقى الاستراتيجية في العموميات في ما يتعلق بتفعيل نظم المساءلة والحوكمة الرشيدة والمحاسبة.
- تقر الاستراتيجية بخسارة الاقتصاد والمجتمع اللبناني لمخدراتهم بالعملة الأجنبية عن طريق شطبها من دفاتر المصرف المركزي والنظام المصرفي بشكل عام، كما وانها تقول للناس إبدأوا حياتكم من الصفر مرة جديدة!
- الاستراتيجية غير واضحة لناحية كيفية إلزام المعننين بإعادة السيولة الى حسابات الودائع المصرفية. ولا توضح أيّ أفق لإعادة الثقة المحلية والدولية في الاقتصاد اللبناني عموماً وفي النظام المصرفي اللبناني خصوصاً. كما لا تعكس صورة واضحة عن مواصفات القطاع المصرفي اللبناني بعد الخروج من الأزمة، فلا ضمانات بأن لا تتكرر حالة استئدانة الدولة دون ضوابط من المصارف التجارية عبر المصرف المركزي

التي كانت قائمة لسنوات خلت والتي أدت، مع عوامل أخرى، الى إنفجار الأزمة المالية والنقدية والاقتصادية الحالية.

- لا توضح الاستراتيجية أي ترابط لمكوناتها مع احتياجات التعافي الاقتصادي وضرورة خلق فرص عمل جديدة والحد من البطالة المتزايدة في جميع القطاعات. وكان من الأجدى إدماج هذا الترابط في استراتيجية التعافي المالي، التي تستهدف القطاع المصرفي بشكل رئيسي - وهو الرافعة الأساسية لأي نشاط اقتصادي منظم يخلق فرص عمل جديدة ويحافظ على القائم منها.
- لا تذكر الاستراتيجية شيئاً عن البطالة المتوقعة بين صفوف العاملين في القطاع المصرفي بمختلف فئاتهم، وهم ممن تبقى من الطبقة الوسطى ويساهمون في استمرار قطاعات تجارية وخدمية أخرى.

### موقف "إرادة" و"100% Liban" من المذكرة بشأن السياسات الاقتصادية والمالية:

- ترى "إرادة" و"100% Liban" أن المذكرة بشأن السياسات الاقتصادية والمالية "المذكرة" تشوبها عدة ثغرات لناحية القدرة على التنفيذ الكفؤ وعدم وجود أطر عملية للتنسيق التقني والزمني في المقاربات بين السياسات المالية والنقدية والمصرفية والقطاعية والمعيشية، خصوصاً وأن التبعات السلبية للاجراءات المالية والنقدية التقشفية تكون تراكمية وأضعافاً مضاعفة على القطاعات وتضرب القدرة الاستهلاكية والمعيشية للناس.
- تقترح "المذكرة" فرض ضرائب وتعديلات في الرسوم الجمركية وغيرها من الاجراءات المباشرة والتي ستطال بالطبع القطاع الخاص والأفراد الممتثلين للقوانين العامة، وكذلك اجراءات مجحفة بحق القطاع الخاص المنهك أساساً من الوضع الحالي دون وجود اجراءات عملية لاستقطاب الرساميل الانتاجية والاستثمارات الخارجية ودون تعزيز كفاءة بيئة الأعمال من التشريعات المعنية والبنى التحتية التنافسية وخصوصاً الكهرباء.
- تضع "المذكرة" طموحات للحد من الهدر والفساد دون توضيح اجراءات عملية لتنفيذها.
- يشوب "المذكرة" بعض الغموض لناحية ضمان التمويل الخارجي لسد العجز في الميزانية العامة، أو أن التمويل الخارجي المرتجى سيذهب مباشرة الى المشاريع والبنى التحتية، من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص وال BOT وغيرها.
- لا توضح "المذكرة" بشأن السياسات الاقتصادية والمالية الاجراءات الحكومية الضرورية لتحقيق الاستقرار الأمني، وهو العامل الأساس في استقطاب أو ترحيل الاستثمارات الى ومن لبنان.
- "المذكرة" لا تتماشى مع متطلبات إعادة إنتاج الطبقة الوسطى والحفاظ على كرامات الناس ممن أدخلوا في دوامة الفقر وخصوصاً الذين خسروا قيمة رواتبهم ومعاشاتهم التقاعدية ومدخراتهم بالليرة اللبنانية مع استمرار الهيركات المفروض بحكم الأمر الواقع منذ بدء الأزمة.

- تقترح "المذكرة" اصلاحات في النظم التقاعدية الحالية (وهو مشروع قديم جديد) لا تتماشى مع انهيار القدرة الشرائية للخدمات التقاعدية للناس في القطاعين العام والخاص، خصوصاً مع انهيار قيمة المدخرات في الصناديق التقاعدية.

### بناء عليه، تؤكد كل من "إرادة" و"100% Liban" على ما يلي:

- الجميع يعلم أن المشكلة الأساسية تكمن في امكانية تنفيذ الاصلاحات على أرض الواقع، وخصوصاً فيما يتعلق بالتعدي على موارد الدولة بجميع أوجهها.
- أهمية وضع آلية لإدارة أصول الدولة المنتجة (مثل المرفأء البحرية، المطار، شركة كهرباء لبنان) وفق المعايير الدولية للحوكمة، بعيداً عن المحسوبيات والتدخلات السياسية المحلية، وذلك تأكيداً لمشاركة الدولة اللبنانية في تحمل الخسائر المالية المترتبة بشكل أساسي بسبب تعثرها بشقي السياسة المالية العامة والسياسة النقدية.
- ضرورة أن يتمحور أي اتفاق نهائي توقعه الحكومة اللبنانية مع صندوق النقد الدولي وأي برنامج للتعافي الاقتصادي بشكل واضح و دون أي التباس على الأولوية المطلقة للحفاظ على هوية لبنان الاقتصادية التي تتمثل بنظام اقتصادي حرّ. وهو اقتصاد منفتح على العالم عموماً وعلى محيطه العربي خصوصاً، وهو أيضاً اقتصاد منخرط في النظام المالي والتجاري والمصرفي العالمي. ويتوجب على أي برنامج تعافي اقتصادي التأكيد بأن القطاع الخاص والمبادرة الفردية هما العمود الفقري للاقتصاد اللبناني وهما مصدر المشاريع الجديدة وخلق فرص العمل واستقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال.
- أهمية أن تتضمن أي خطة إنقاذ أو تعافي اقتصادي الآليات اللازمة لتحسين أداء ورفع مستوى إنتاجية القطاع العام ليتكامل دوره مع القطاع الخاص.
- أهمية عقد المسؤولين الرسميين المعنيين بالمفاوضات مع صندوق النقد الدولي مشاورات عملية وعلمية مع مختلف أطراف القطاع الخاص والشركاء المحليين المعنيين، بهدف التوصل الى خطة اصلاح وإنقاذ اقتصادي ومالي مستدامة وميبرة لتعافي الاقتصاد اللبناني تحظى بدعم واسع من كافة مكونات القطاع الخاص والاقتصاد اللبناني. كما تؤكدان على أهمية الإلتزام بالشفافية في هذه المشاورات بهدف التوصل الى برنامج مع صندوق النقد الدولي يتماشى مع متطلبات التعافي للقطاع الخاص ويراعي ضرورة الحفاظ على القدرة الشرائية والحد من تفاقم الفقر المتعدد الأوجه والأزمة المعيشية الخائفة التي يعيشها اللبنانيون.